Warith Scientific Journal

سياسة التكيف الهيكلي وأثرها على الاقتصاد المصري

Structural Adjustment Policy and Its Impact on the Egyptian Economy

أ. م. د. شيماء رشيد محيسن[1]، الباحثة مروه حسن هادي[2]
كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق
كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق
E-MAIL: shayma.r@uokerbala.edu.iq
E-MAIL: marwa.hassan@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة سياسات التكيف الهيكلي واسباب هذا التكيف ومراحل تطوره وتأثيره على الاقتصاد المصري ولغرض تحقيق مبتغى البحث تناولنا في محورة الأول التأصيل النظري لأطروحة التكيف الهيكلي إذ تم استعراض الجدل الفكري الاقتصادي حول الموضوع في تناول المحور الثاني من البحث استعراض البيانات التاريخية للاقتصاد المصري للفترة من ١٩٩٠ لغاية ٢٠٠٥ ومن خلال. هذا الاستعراض والتحليل للبيانات حاولنا التوصل إلى مدى تأثر مؤشرات الاقتصاد المصري بالسياسات الاقتصادية المتبعة خلال المدة موضوع البحث، وتواصلت الدراسة إلى أن سياسة التكيف الهيكلي لم تحقق المستويات المستهدفة منها،، وأن تطبيق هذه السياسة يتطلب توافر ظروف مناسبة لضمان تحقيق الاهداف المبتغاة منها.

الكلمات المفتاحية : سياسات الاقتصاد المصري ، التكيف الهيكلي، الاستثمار

Abstract

The research aims to know the structural adjustment policies, the reasons for this austerity, the stages of its development and its impact on the Egyptian economy. From 1990 to 2005 and through this review and analysis of the data, we tried to reach the extent to which the indicators of the Egyptian economy are affected by the economic policies followed during the period in question.

Key words: Policies Egyptian Economy, Structural adjustment, investment

المقدمـــة:

ظهر مصطلح التكيف الهيكلي عام 1990 على يد Macro and Francesco ويشير الى خفض عجز الموازنة وخفض مستويات الدين العام من خلال اثارها التوسعية لرفع معدلات نمو الناتج وزيادة من فرص التوظيف عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات. وقد تناولت مجموعة من الدراسات نظرية التكيف الهيكلي لكنها لم تحسم الجدل حول فعاليات سياسات التكيف الهيكلي فهناك دراسات مؤيدة واخرى معارضة، فقد تلجأ معظم الدول الى سياسات التكيف الهيكلي عندما تلوح في الافق بوادر التراجع او الكساد في الاقتصاد يؤدي الى ظهور ازمات اقتصادية وعجز في الموازنات العامة. و نتيجة لذلك اصبح هناك توجه الى اتباع سياسات التكيف الهيكلي، كما يحظى مصطلح التكيف الهيكلي منذ ظهوره بقبول صندوق النقد الدولي، حيث ان وظيفة الصندوق هي تقديم انواع مختلفة من القروض الى الدول التي تعاني من اختلالات لكنها مشروطة بعلاج هذه الاختلالات.

يؤدي نمو المعروض النقدي بمعدل اعلى من معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي الى ارتفاع معدل التضخم وسواء تحددت كمية المعروض من النقود بالمعنى الضيق M1 ام المعنى الواسع M2 فان الودائع الجارية بالعملة المحلية تدخل في هذه الكمية ، وهى التي تحكم حجم الائتمان المصرفي الذى قد يؤدى التوسع فيها الى ارتفاع معدل التضخم) ومن الأسباب الرئيسية لزيادة المعروض النقدي -خاصة في الدول النامية – تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما تعتبر العالقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم تبادلية تسير في اتجاهين ، فبجانب ان عجز الموازنة قد يكون احد اسباب التضخم فان التضخم يؤدى الى ارتفاع عجز الموازنة . كما تؤثر ايضا طريقة استخدام الدين العام والوضع الاقتصادي) ركود – توظف كامل (في حالة الاقتراض لتمويل عجز الموازنة على معدل التضخم . فاذا استخدم هذا الدين في الإنفاق الجاري ادى هذا الى ارتفاع معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل ، اما اذا استخدم في اقامة استثمارات جديدة في اقتصاد يعانى من الركود فانه قد يؤدى الى تخفيض معدل التضخم في الأجل الطويل وان ساهم في رفعه في الأجل القصير) (محمد عبد الشفيع،288 :1990)

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

وتنتج الزيادة في تكلفة المعروض من السلع والخدمات عند ارتفاع الأجور بمعدلات تزيد عن معدل الزيادة في انتاجية العامل او تخفيض قيمة العملة الوطنية عن طريق تغيير سعر الصرف الرسمي بهدف زيادة الصادرات ، وذلك عندما ال تكفي عائدات الصادرات لتمويل الواردات وعندما تنخفض الاحتياطيات المتاحة من النقد الأجنبي ، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المحلية للواردات سواء كانت سلعا نهائية ام وسيطة ام رأسمالية ، كما يؤثر رفع اسعار مدخلات ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم في العملة الإنتاجية مثل الطاقة والنقل والسلع المحدد اسعارها اداريا في زيادة تكلفة المعروض ، وقد تساهم ايضا عوامل خارجية مثل ارتفاع الأسعار العالمية وبخاصة البترول والسلع الغذائية الرئيسية وانتقال هذا الارتفاع الى السوق المحلي. وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد، هذا بالإضافة الى امكانية انتقال اثار الأزمات.

لقد اتسم الاقتصاد المصري في الستينات والسبعينات بعجز السياسيات المتخذة في مواجهة احتياطات التنمية ادى الى زياده معدل الانفاق للدعم السلع الأساسية مع زيادة تدخل الدولة في تحديد الاسعار وركز التمويل على الجهاز المصرفي دي الى ارتفاع السيولة تم زيادة معدل التضخم حيت بلغت حصة القطاع العام مستويات مرتفعة في النشاط الاقتصادي في فتره بين (1960-1973) حيث كانت نسبة القطاع العام اكثر من 18% من الناتج المحلي الاجمالي و74% من اجمالي تكوين راس المال الثابت خلال مدة من (1980_1981) وكان القطاع المصري يسيطر على 40% من القوة العاملة في مصر و54% من القيمة المضافة و60 %من مصروفات الميزانية و70% من المصروفات الرأسمالية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية أطروحة التكيف الهيكلي والجدل الاقتصادي الذي حظيت به هذه الفكرة والتي حظيت بقناعة صندوق النقد الدولي إذ تعتبر ان ضبط أوضاع المالية العامة مفيدا للنمو الاقتصاد في بعض الظروف ، يكتسب مفهوم التكيف الهيكلي أهميته بوصفه وجها ومن أوجه السياسة المالية ، التي تعد من اهم الأدوات المتبعة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، اذ شكلت جوانب السياسة المالية مرتكزا أساسيا لأي محاولة لتعديل المسارات الاقتصادية لأي بلد .

مشكلة البحث:

ان مشكلة الدراسة تتلخص في عدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة المتزايدة مما سبب ظهور عجز في الموازنة العامة وأدى ذلك الى اتباع سياسات التكيف الهيكلي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرية مفادها ان لسياسية التكيف اثر واضح على تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى تحليل تأثير سياسات التكيف الهيكلي في الاقتصاد المصري.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهجية وصف سياسة التكيف الهيكلي و مؤشرات الاقتصاد المصري مع وصف وتحليل البيانات التاريخية لغرض استخلاص مدى تأثر الاقتصاد بالسياسة موضوع البحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى قسمين، الاول هو سياسة التكيف الهيكلي، المفهوم والاسباب. اما المحور الثاني فقد تمثل في سياسات التكيف الهيكلي في مصر .

المحور الأول: الاطار النظري للسياسات التكيف الهيكلي

اولا: مفهوم التكيف الهيكلي: (Structural adjustment)

1- تعريف التكيف الهيكلي:

هو برنامج حكومي يهدف الى تحسين الاقتصاد الوطني من خلال القيام بالعديد من الاجراءات التي تتخذها الحكومة خلال فتره من الظروف الاقتصادية الصعبة هي تعمل على خفض العجز في الموازنة من خلال خفض الانفاق وزياد الضرائب.(www.alaraby) كما تعرف على انها (مدى قدرة الدولة على ملاحقة تيار الانفاق العام والوفاء بالتزاماتها المالية . (محمد ابراهيم ، 15: 2018)

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

وعرف التكيف الهيكلي ايضا بانه برنامج يستخدم من قبل الحكومات التي تعاني من الازمات في سداد دينها فهو يهدف الى التوازن بين الايرادات والنفقات (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،3 -15: 2020)

كما عرف التكيف الهيكلي بأنه هو الحد من الاسراف في زياده الانفاق على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفه الانتاج كعلاج لازمه الاقتصادي التاي يمر بها البلاد (annabaa.org)

ثانيا: اسباب اتباع التكيف الهيكلي

توجد مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى اتباع سياسات التكيف الهيكلي

1- اعتماد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وذلك للسيطرة على الاسعار في مواجهة التضخم مما انعكس سلبا على الائتمان بسبب ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض السيولة .
2- الصدمات الخارجية التي يواجهها اقتصاد البلد من خلال عدم استقرار اسعار المنتجات المحلية ومنها اسعار النفط عالميا وخاصة اذا كان اقتصاد البلد ريعيا اي يعتمد بالدرجة الاساس على قطاع النفط، وتؤدي هذه الصدمات الى تراجع الطلب الكلي وانخفاض مستوى الانتاج فضلا عن تعاظم الانفاق العسكري نتيجة الحروب.
3- حدوث الكوارث الطبيعية كالزلال والفيضانات يلزم على الدولة تقديم المساعدات للمتضررين يؤدي الى زيادة الأنفاق الحكومي وبالتالي يؤدي الى عجز الموازنة مما يطلب تطبيق سياسة التكيف الهيكلي
4- الاقتصادات المنتجة للسلع الاساس فقد اتفقت الدول المستهلكة للنفط على انشاء الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ، لتخفيف وطأة الحاجة للنفط الخام، وإيجاد البدائل الصديقة للبيئة ، ومواجهة مخاطر نضوب الاحتياطات النفطية والغازية، وكان من بينها استعمال الميثانول كوقود للسيارات، واستعمال السيارات الكهربائية واستعمال الطاقة الشمسية ، والرياح والتيارات المائية والمياه الساخن ة في باطن الأر ض لتوليد الطاقة الكهربائية مما أدى الى)أن الانتاج العالمي من الطاقات المتجددة بدأ بالنمو السريع وأخذ يحتل نسب لا يستهان بها من أجمالي الاحتياج العالمي للطاقة كل هذه البدائل ادت كل هذه البدائل اد ت الى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية مما اد ى الى(انخفاض أسعارها، إ ذ ان الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد بالدرجة الأكبر في تمويل موازنتها العامة سوف تكون اكثر تأثرا بانخفاض أسعار المنتجات النفطية مما يعني انخفاض إيراداتها العامة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة مما ادى اتباع سياسة التكيف لتقليل الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات (مايكل روس، 63: 2014)

ثالثا: مخاطر التكيف الهيكلي

ان سياسه التكيف أظهرت العديد من المخاطر وبشكل خاص على طبقات ذات الدخل المحدود او المتوسط وعلى بعض القطاعات والامور المتعلقة بهذا الطبقة، ومن اهم هذه المخاطر:

1. آثاره على الاجور وعلى العلاقة بين القطاع الخاص والعام واثر سياسة التكيف على بعض القطاعات المهمة منها تعليم لان مهنه التعليم فقد الكثير من جاذبيتها وهذا عنصر اخر يشكل تهديد على نوعيه التعليم ولاسيما على مستوى التربية والتعليم العالي وان تقليص الطاقة استيعاب مؤسسات رسميه للتعليم العالي قد ادى تكاثر المؤسسات الخاصة ولم تؤدي هذه دورا كبيرا في نظام التعليم
2. انخفاض معدلات الطلب والنمو الاقتصادي بسبب الاثار السلبية لسياسة التكيف على معدل النمو والطلب الاستهلاكي في الاقتصاد.
3. ارتفاع مستوى الاسعار فضلا عن فرض ضرائب جديدة وان هذه الضرائب تتحمل منها العبء الاكبر الطبقة المتوسطة او ذات الدخل المحدود لان هذه الطبقات من الفئات الاكثر استهلاكا مقارنة مع الطبقات الغنية، وهذا له تأثيرات سلبية شديدة في معدل النمو والطلب، ونتيجة لذلك يؤدي الى انكماش سوق السلع الاستهلاكية والخدمات.

أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض الدخل وانخفاض مستويات التوظيف بشكل كبير ، و الانتعاش الموعود في عام 2014 لن يعيد استيعاب البطالة ، لا سيما في أوروبا. توقعت منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي انتعاش البطالة ومع ذلك ستبقى السياسة الاقتصادية في أوروبا متماشية مع الماضي، يقوم على ركيزتين أساسيتين: التكيف المالي ومرونة العمل. تهدف سياسة الأجور للدول الأوروبية إلى مواءمة الأجور مع الإنتاجية الحقيقية على مستوى الشركة ، ولا تترك مجالًا كبيرًا للمساومة على المستوى الوطني. التأثير من هذه الاستراتيجية هو زيادة القدرة التنافسية من حيث التكلفة على المدى القصير للشركات الأوروبية في الأسواق الخارجية .

ثالثا: التكيف الهيكلي لدى مدارس الفكر الاقتصادي

1- المدرسة الكلاسيكية

ان التكيف من وجه نظر الاقتصاديين ليس مجرد معالجة للوضع الاقتصادي انما هو احد المشتقات الفكرية الأيدولوجية للمدرسة الكلاسيكية حول وضع الحكومة الصغيرة من تحقيق افضل اداء للاقتصاد. إن في زمن الرواج الكلاسيكي حدث التضخم للمؤسسات الخاصة وتتغلغل في كل جهات النفوذ هي سبب حدوث ازمه وهذه المؤسسات هي اكبر من ان يسمح له بالسقوط حيت تستخدم معدلات المؤشرات الكلية لقياس قدرتها على تحمل كأن يحسب نصيب الفرد من الناتج لتحديد الضرر في متوسط دخل الفرد ولقد اثبتت الارقام الكلية ان تكلفه العلاج تكون محتمله مما ادى الى تدهور المدرسة الكلاسيكية ان افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واختصر ذلك على اداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

الداخل، فضلا عن توفير الخدمات الاساسية ، وانطلاقا من مبدا بان التوازن في الاقتصاد القومي يتحقق بشكل تلقائي عند مستوى التوظف الكامل فان دور الدولة يقتصر بحماية على المصالح العامة ، لان تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه اثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وان النشاط المالي للحكومة اصبح نشاطاً محايداً ، وهذا يعني ان السياسة التكيف التقليدية الصادر من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، اي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة وهذا مما انعكس على اعطاء دور محدود للإنفاق العام على اعتبار ان التوسع في الانفاق يعد خطراً لا يمكن الاقراب منه، عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية على اعتبار ان تلك الوظائف غير منتجة من هنا تبين الكلاسيك في وجوب توازن الموازنة العامة يبدو واضحاً من خلال معارضتهم للفائض او العجز في تلك الموازنة ذلك على اداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار الداخل، فضلا عن توفير الخدمات الاساسية ، وانطلاقا من مبدا بان التوازن في الاقتصاد القومي يتحقق بشكل تلقائي عند مستوى التوظف الكامل فان دور الدولة يقتصر بحماية على المصالح العامة ، لان تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه اثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وان النشاط المالي للحكومة اصبح نشاطاً محايداً .

2. المدرسة الكينزيه:

ان التكيف هو تقليص او تخفيض الانفاق من قبل الدولة فان المدرسة الكينزية تفسح المجال اما م الدولة للتدخل في النشا ط الاقتصادي حيث ان تخفيض من قبل الحكومة يعني اقتطاع جزء من الدخل اذا يعد الانفاق العام من المكونات الرئيسية للطلب الكلي مما يعني تخفيضه تخفيض الطلب الكلي وبالتالي حدوث ركود في الاقتصاد مما يؤدي الى تخفيض الناتج الكلي ولقد كشفت الاحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية عام(1929)ان عجز النظرية التقليدية التي آمنت بحيادية الدولة في مواجهة الاحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع وبعد ان ثبت عجز الية السوق عن المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، وبذلك القيت على عاتق الدولة مهمة التدخل في الحياة الاقتصادية التي نادى بها الاقتصادي كينز في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل والاستخدام والفائدة) الذي نشر عام (1936) لقد هاجم كينز قانون ساي (say) القائل بان العرض يخلق الطلب المساوي له وكذلك رد كينز على دعوة الكلاسيك التي تقول بأن جمود الاجور هو سبب البطالة اي رفض العامل بان يعمل بأقل من اجره الحقيقي المعني حيث يرى كينز ان هناك بطالة اجبارية سببها نقص الطلب . لأنه وجود عجز او قصور الطلب ينبغي على الحكومة التدخل من اجل التغلب على الوضع باستخدام قواعد المالية السلمية عن طريق الانفاق غير مغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب (فتحي احمد،43: 2013) .كما ان فكرة الميزانية المتوازنة هي فكرة غير منطقية في رأي كينز والتي يسمح بوجود عجز او فائض في الموازنة اذا كان هذا علاجا للكساد او التضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي ، ففي حالة الكساد يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل القابل للتصرف فيزداد الطلب الكلي مما يشجع المنتجين على زيادة انتاجهم قد تزيد الحكومة انفاقها مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الفعال ، اما في حالة التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي لامتصاص جانب من القوه الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حده الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار. ويمكن ايجاز اسس المالية الوظيفية في القواعد الاتية (باري سيجل، 480: 1987) .عندما تهيمن البطالة الاجبارية فأن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع الطلب الكلي وصولا الى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل . وإذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الانفاق الكلي وصولا الى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون تضخم .اما اذا ساد الاستخدام الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ، فإن مستوى الانفاق النقدي الاجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة او تضخم.

3- المدرسة النقدية:

في المدرسة النقودية فقد دعا كينز الى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق ادوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فان من وجه نظر مدرسة شيكاغو وعلى راسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملً معرقلً للتطور والنمو الاقتصاديين، يؤدي الى عرقلة السوق والاسعار وبالتالي له التأثير سلبا في النشاط الاقتصادي. حيث سادت النظرية الكينزية الفكر الاقتصادي خلال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن الماضي الا ان الاوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان المتقدمة في السبعينات خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط ، جعلت النظرية عاجزة عن تفسير الظواهر وخاصة ظاهرة التضخم الركودي (stagflation) وفشل التحليل الكينزي في تفسير او مواجهة هذه الظاهرة[2] . وفي ضوء الاوضاع الراهنة اتخذت المدرسة النقودية نفوذا واسعا في تلك المدة وعلى رأسهم (ميلتون فريدمان) اذ يعتقد النقوديون ان السياسة النقدية هي الطريق الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان السياسة المالية لها اثر على المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي في الاجل القصير فقط ،وينطلق[2] موقفهم من عدم استخدام السياسة المالية من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي وباعتقادهم ان اقتصاد المشروع الحر مستقر وان السياسة المرنة سوف تعبث بالاستقرار[2].اذ يعتقد النقوديون (Monetarists) ان النشاط الاقتصادي الخاص اذا ما ترك لأساليبه الخاصة فانه لن يكون معرضّاً لعدم الاستقرار لان معظم التقلبات في الناتج الاجمالي تنجم من عمل الحكومة وان كانت هناك تأثيراته للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والاسعار يمكن اهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري (Crowing out) بان تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص في اسواق المال يؤثر سلباً في الانفاق الاستثماري الخاص، ويحصل هذا عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية او اذونات الخزينة والتي تتنافس فيها

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

مع القطاع الخاص يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص. ان الحقيقة التي توصل اليها النقوديون حول الطريقة الكينزية وبإثبات (فريدمان) كانت السبب وراء الزيادة من المعروض النقدي والذي ادى الى توسع نمو الاجور والاسعار صاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة اثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي (Stagflation)، فضلاً عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب الي قادت الى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم،، فان النقوديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانعاش الدخل الاجمالي ان تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا ذلك ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي الى رفع اسعار الفائدة تقليص الانفاق الخاص. ان سياسة التوقعات العقلانية بمسألة سياسة مالية معينة سواء اكانت توسعية ام انكماشية تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة معاً لتحقيق اهدافها، الا ان هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من اهمها انه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم ان ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. فضلاً عن ان مسالة افتراض النظرية لمرونة الاسعار والاجور، فإنها قد تكون جامدة (Sticky)، وبالتالي حتى ان التوقعات رشيدة فان الاجور والاسعار قد تتغير ببطء لتؤدي الى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا الاساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة عل الاقل في الاجل القصير .

4- مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

لقد انتقدت الاقتصادات الكينزية في السنوات الاخيرة لتركها جانب العرض الكلي ، وقد عرف منتقدوها باقتصاديي جانب العرض ، الذين يرون ان طريق الافضل لتحسين الاداء الاقتصادي هو البحث عن سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات. وتؤكد تلك المدرسة على ضرورة الحوافز والتخفيضات الضريبية لزيادة النمو الاقتصادي ، ولقد ايد تلك المدرسة الرئيس الامريكي (Reagan) خلال مدة حكمه بين (1988-1989) ، ورئيسة الوزراء البريطانية (Margret Thatcher) خلال مدة رئاستها عام (1979-1990) وتمثل هذه المدرسة بالتحول من دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز الى سياسات انعاش الانتاجية ونموها اي جانب العرض ، اذ ان خفض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين يؤدي الى تشجيع الافراد على العمل لفترة اطول وعلى بذل جهد اكبر كما ان معدلات الضريبة المنخفضة يشجع كلا من الادخار والاستثمار وكل هذا سينعكس ايجابا على العرض الكلي . ان اقتصاديات جانب العرض (Supply- side- economics) باعتبار ان لها تأثيرا سلبيا على الايرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي الى عجز الموازنة ، حيث نجد ان انصار هذه المدرسة وبالاستناد على منحنى لافر (Laffer curve) يؤكدون على ان خفض معدلات الضرائب يؤدي الى زيادة هذه الايرادات ومن ثم سيسهم في العمل على توازن الموازنة العامة للدولة . والفكرة الاساسية هنا تتلخص في تخفيض معدلات الضرائب بما تمثله من حوافز لانعاش الاقتصاد القومي الذي سيؤدي إلى اتساع اوعية الضرائب ، ومن ثم حصيلة ضريبية اكثر غزارة (المعموري، 455: 2012)

5- مدرسة التوقعات العقلانية الرشيدة:

في خضم الجدل بين المدرستين النقدية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهرت الى الوجود حديثا فرضية جديدة تقود الى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية، اذ اسست مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين الى تيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات بقيادة روبرت لوكاس (R.Lucas) من جامعة شيكاغو وتوماس سارجنت (T. Sargent) من جامعة مينيسوتا بصياغة نظرية التوقعات العقلانية كما ينكرون تناقضات النظام الرأسمالي الاتجاه ا نما في رحم المدرسة النقودية الممثلة بآراء فريدمان ، ولكنها اعتمدت خطا بعيدا عن هذه المدرسة لاحقا وعدت من جانب اخر لزخم الآراء الكينزية وانقلابا ضد اراء فريدمان .ويرى هؤلاء الاقتصاديون ان التوقعات يجب ان تكون على ما يسمونه بالتوقعات الرشيدة ، اي صانعو القرارات يتعلمون من احداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لديهم ا للصنع المستقبل وكذلك الافراد الذين يقومون بدورهم في توزيع كل ما يتوافر لديهم من الادلة بما فيها الاثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية.. وإذا ما طبقت سياسات جديدة فأن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الاثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما ، مما يجعل السياسة المالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا لان الاجور النقدية والاسعار سوف تتغير الى ان يعود الناتج والعمالة الى مستوياتهما الاصلية نتيجة الاقرار بمرونة كل من الاجور والاسعار

المحور الثاني: سياسات التكيف الهيكلي في مصر

اتخذت مصر من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم بالتعاون مع صندوق الدولي عام 2016كان هدفة الاصلاح في ل برنامج التكيف هو خفض عجز الموازنة وسير على الدين العام ومن هذه الاجراءات هي ترشيد الطاقة وتوسيع القا عدة الضريبة تعويم الجنية المصر واصدار اوراق نقدية جديدة وغيرها

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

اولاً: تاثير التكيف الهيكلي على الناتج المحلي الاجمالي

تشير الاحصاءات في السنوات الاخيرة الى ارتفاع الدين العالمي أي ارتفاع مجموع الدين الاجمالي للقطاع العام والقطاع الخاص غير المالي حيث سجل الدين العالمي رقماً قياسياً جديداً، قدر بنحو 161 تريلون دولار امريكي من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (المعموري، 455: 2012) عام2005 وهو ما يعادل نحو(2.16) مرة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي في نفس السنة والمقدر بنحو 66 تريلون دولار. ويبلغ نصيب القطاع العام الخاص منها 63% . وبالرغم من الاقتصادات المتقدمة مسؤولة عن معظم الدين العالمي، لكن الاقتصادات الصاعدة مسؤولة عن نمو هذا الدين في العشر سنوات الاخيرة، فالصين وحدها ساهمت في نمو الدين العالمي بنسبة13% منذ عام 2007 بينما الاقتصادات النامية منخفضة الدخل ساهمت بنسبة لا تذكر، وان كانت علي مستوي اقتصاداتها فان حوالي 11% منها وصلت ديونها الي الحد الحرج وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة فقد بلغ الدين العالمي عام 2014نحو116 % من ناتجها المحلي الاجمالي، وهي مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، اما في الاقتصادات الصاعدة فقد بلغت تلك النسبة في نفس العام نحو 01 % من اجمالي ناتجها المحلي الاجمالي وهي مستويات شوهدت مثيلاتها اخر مرة اثناء ازمة الدين العالمي في فترة من القرن الماضي، وفي الاقتصادات المنخفضة الدخل وصل متوسط الدين العام ارتفاعه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تجاوزت تلك النسبة نحو 11% بداية من عام2015 .وهكذا فالمديونية العالمية تفاقمت بواقع 12 %من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بما كانت عليه في فترة الذروة السابقة. ان برنامج الاصلاح على ثلاث مراحل رئيسية استمرت لمدة اربع سنوات حتى عام 1998 حيث ان المرحلة الاولى تمثل خفض عجز الموازنة العامة وتوحيد سعر صرف العملة المحلية والغاء القيود على الصادرات ما المرحلة الثانية في عام 1993 ركزت على الاصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص والمرحلة الثالثة هي تطبيق الخصخصة والتحرير المالي المرحلة الاولى والثانية تمسى بسياسات التثبيت الاقتصادي وكان الهدف منها اعاد التوان بين الطلب والعر ض وتمثلت مجموعة من السياسات الاصلاح النقدي والمالي.

1. معالجة التضخم : الثقة بدأت تعود في الاقتصاد المصري بعد هبوط معدل التضخم من (16.8%) وذلك نتيجة الاجراءات التي استهدف تخفيض حجم الطلب على المدى القصير والمتوسط وزياد العرض من الاستثمار في المد الطويل
2. اصلاح القطاع المالي : فاستهدف الاصلاح الاقتصادي توجيه مزيد من ملكية المصارف نحو القاع الخاص وعمل على تنشيط البورصة المصرية
3. تحرير اسعار الفائدة : اتخذت تدابير تهدف الى تحرير اسعار الفائدة على الودائع والقرو ض . وبذلك صارت اسعار الفائدة الحقيقية ايجابية ان تقوم المصارف باتخاذ اسعار الفائدة على اذونات الخزينة دليلا تسترشد به لتديد اسعار ها الخاصة بالودائع والقروض
4. معالجة عجز الموازنة العامة بلغت عجز الموازنة الى الناتج المحلي حوالي 9.58% عام 1990 وانخفض الى237.5 % عام 1995 نتيجة التقليل للنفقات واقتصار الاستثمار علي المجالات الضرورية.

جدول رقم (1) يبين الناتج المحلي الاجمالي في مصر (1990-2005) بعملة الجنيه المصري

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٥.٨٧٥-	٢٠.٢٧٤	٣.١٤٧	٣.٧١٣-	٤.٩٨٤
١٩٩٢	٥.٢٤٩-	٠.٩٤٦	٣.٣٦٧	٥.٥٢٧-	٠.٥٠٣-
١٩٩٣	٢.٥٣٣	٠.٦٨١	٠.٣١٢	٤.٣٩٠	١.٤٨٩
١٩٩٤	٥.١٦٢	٣.١٥٠	٢.٤٣٤	٨.٣٥٢	٤.١٥٢
١٩٩٥	٤.٦٤٢	٣.٧٨١	٦.٠٣٧	٧.٠٠٣	٥.٢٣٧
١٩٩٦	٧.٦٧٨	٢.٤٥٥	٤.٧٥٠	٥.٧٢٨	٤.٦٧٩
١٩٩٧	٣.١٤٢	٣.٦٧٠	٨.٠٣٥	٣.٦٥٩	٥.٠٠٠
١٩٩٨	٧.١٤٦	٤.٩٤٧	٥.٦٣٠	٨.٢٢٩	٦.١٤٩
١٩٩٩	٦.٢٦١	٥.١٩٥	٤.١٤٢	٥.١١٧	٥.٠١٢
٢٠٠٠	٠.٥٥٠	١١.٤٧٠	١.٢٩١	٠.٢٩٧-	٤.٠١٣
٢٠٠١	٤.٦٣٣	٦.٤١٢	٥.٤١٠	٦.٣٦٦	٥.٧٨٣
٢٠٠٢	٣.٦١٨	٣.٨٢١	٣.٢٩٠	٧.٢٠٦	٤.٢٢٥
٢٠٠٣	٢.٣٠٩	١٠.٧٤٣	٠.٤٤٦-	٣.٩٠٤-	٣.٠٨٣
٢٠٠٤	٢.٦٧١-	٨.٣٣١	٦.٣٤٨	١.٧٥٦	٤.٧٩٠
٢٠٠٥	٣.١١٩	٢.٥٨٧	٨.٢٢٦	٥.٢٩٣	٤.٨٨١
المتوسط	٢.٤٧	٥.٩٠	٤.١٣	٣.٣١	٤.٢٠
الانحراف المعياري	٤.١٥	٥.١٠	٢.٥٩	٤.٦١	١.٧١

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

حيث تم حساب البيانات في الجدول اعلاه باستخدام قانون الانحراف المعياري الناتج من ايجاد قيم المتوسط الحسابي للبيانات المدخلة في الجدول ثم طرحها من مربعات قيم البيانات مقسوما على عدد البيانات المدخلة، اي ان:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (x_i - \mu)^2}{N}}$$

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

صندوق النقد العربي

اما المرحلة الثالثة تمسى بمرحلة سياسة التكيف الهيكلي وبذلك ركزت ملامح الاصلاح القطاع العام نحو القاع الخاص وتحرير الاسعار كالاتي:

1. تحرير التجارة الخارجية : هي تحرير كل من الصادرات والاستيرادات وخفض التعريفات الكمركية وغير الكمركية من 70 الى 50% مع اجراءات التخفيض في تعريفات الجمركية التي تزيد عن 30%
2. تحرير اسعار :بعض السلع تخضع للتسعير الحكومي لذلك تم الغاء التسعير الجبري للسلع للصناعية ، تحرير اسعار المنتجات الزراعية ومنتجات البترولية الضارب الاسعار العالمية

ولقد حققت سياسة الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في مصر تحسينات كبيرة في مؤشرات الاداء الاقتصادي ككل وكما موضح في جدول رقم (1)

2.تأثير التكيف الهيكلي على الاستثمار

1. تطور الاستثمار الخاص بدراسة تطور الاستثمار الخاص خلال فترتي البحث جدول رقم (2)تبين أنه يتذبذب من عام لأخر خلال الفترة الأولي حيث بلغ حده الأدنى حوالي ٢١،١٨٤ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٢/٩١ ،كما بلغ حده الأقصى حوالي ٥٧،٨٨٦ مليون جنيها خلال عام ١٩٩٧/٩٦ ،وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٨،٤٠٧ مليون جنيه، في حين كان متزايدا بصفة عامة خلال فترة البحث الثانية، حيث بلغ حده الأدنى نحو ٤٦،٢٤٨ مليون جنيها خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ،كما بلغ حده الأقصى حوالي ٧٩،١٣٧٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٠/٠٩ ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٢،٨٣٨ مليون جنيه .وبتقدير مع ادلتي الاتجاه الزمني العام لفترتي البحث تبين أن الصورة الآسية هي انسب صور الدالات لفترة البحث الأولي، حيث تشير نتائج الدالة أن الاستثمار الخاص يتزايد بمعدل سنوي قدر بنحو ١٠٣ %خلال الفترة الأولي من البحث (٨٩/١٩٩٠-٩٩/٢٠٠٠ ،) معادلة رقم (١) جدول رقم (٢ ،(وتوضح قيمة معامل التحديد أن ٧٠ %من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الخاص ترجع إلي عنصر الزمن .

2. تطور الاستثمار العام بدراسة تطور الاستثمار العام بالجدول رقم (2) ،تبين انه يتذبذب من عام لأخر خلال الفترة الأولي حيث بلغ حده الأدنى عام ٩٩/٢٠٠٠ والمقدر بنحو ٤٣٦ مليون جنيه، كما بلغ حده الأقصى حوالي ١٩,٦٣٣ مليون جنيه في عام ٨٩/١٩٩٠ ،و بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩,٥٣٥ مليون جنيه، في حين كان متناقصا خلال الفترة الثانية حيث بلغ حده الأدنى نحو ٠٩,٤١٨ مليون جنيه خلال عام ١٤/٢٠١٥ ،وحده الأقصى حوالي ٩٦،١١٧٠ مليون جنيها خلال عام ٠٥/٢٠٠٦ ،وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩٨،٦٩٧ مليون جنيها، وبتقدير معادلتي الاتجاه الزمني العام لفترتي البحث الأولي و الثانية تبين أن الصورة الآسية هي انسب صور الدالات لفترة البحث الأولى حيث تشير نتائج الدالة أن الاستثمار العام يتناقص بمعدل سنوي قدر بنحو ٢٥٥ %خلال الفترة الأولى من البحث (٨٩/١٩٩٠-٩٩/٢٠٠٠).

جدول رقم (2) تطوير الاستثمارات بالقيم الحقيقية ومعاملات عدم الاستقرار خلال الفترة من 1990-2005

السنوات	الاستثمارات / مليون جنيه			معاملات عدم الاستقرار		
	الخاصة	العامة	الاجمالي	الخاصة	العامة	الاجمالي
1990	313,03	633,19	946,22	40,06	14,46	21,83
1991	223,07	633,19	711,59	10,86	13,90	12,94
1992	184,21	481,52	813,31	37,06	11,27	5,22
1993	310,11	629,1	847,46	5,25	9,47	7,94
1994	278,40	517,35	741,2	23,08	17,65	1,96
1995	237,00	504,2	1172,31	40,23	13,62	24,38
1996	617,09	555,22	1361,6	43,14	5,86	1483
1997	886,57	475,03	960,00	90,36	20,28	28,26
1998	482,68	477,32	953,71	3,53	20,71	12,91

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

16,56	16,75	16,35	935,53	506,21	447,50	1999
20,97	28,94	12,37	943,71	436,43	499,11	2000
12,38	14,54	30,58	787,66	535,92	407,80	2001
35,67	13,07	58,87	996,27	539,20	248,46	2002
21,25	16,37	58,14	997,46	728,87	267,40	2003
23,16	13,09	33,50	1232,99	549,68	447,79	2004
8,43	10,77	6,33	1415,93	569,81	663,18	2005

في الجدول (2) تم استخدام معامل التحديد الذي هو نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغير (أو المتغيرات) المستقلة.وهو يستخدم في النماذج الإحصائية التي يكون هدفها الرئيسي التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو اختبار الفرضيات، على أساس المعلومات الأخرى ذات الصلة. يوفر معامل التحديد مقياسًا لمدى تكرار النتائج التي تمت ملاحظتها في النموذج، استنادًا إلى نسبة التباين الكلي للنتائج التي أوضحها النموذج. يرمز له بالرمز R^2 أو r^2 أو R squared" ، حيث ان:

$$R^2 = \frac{\sigma^2 \phi}{\sigma^2 0}$$

ان القيم الحقيقية هي ناتج قسمة القيم الجارية علي الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الاساس١٩٩٥/٩٤=١٠٠) المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية ، تقارير المتابعة السنوية للخطة ، أعداد متفرقة ، القاهرة

ثالثا: تأثير التكيف الهيكلي على التضخم

التضخم: هو الارتفاع المستمر بمعدل كبير في المستوى العام للأسعار" وترجع ظاهرة التضخم في النظرية الى ثلاثة اسباب رئيسية والتي قد ترجع بدورها الى اسباب اخرى وهذه الأسباب هي الافراط في الطلب النقدي ،الارتفاع في تكلفة العرض

1. ممرات التضخم في مصر (1990-2005)

أ. الفترة الأولى (1990-2002) عانت مصر ويلات التضخم خلال العقود الأخيرة، وان كانت شهدت الفترة من 1991 حتى 2001 اتجاها تنازليا واضحا من 7.19 %الى 3.2 % في 2001 وذلك ارتباطا بالسياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي حيث بدأت الحكومة المصرية مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي بمساندة صندوق النقد الدولي وطبقت حزمة من السياسات للتخلص من التشوهات السعرية ومعالجة الاختلالات الهيكلية (العيسوي، 199: 2007)

ب. الفترة الثانية (2003-2005)

اخذ معدل التضخم في التزايد اعتبارا من عام 2003 (5.4) % الى (3.11) % عام2004 وذلك اتصالا بتعويم الجنية المصري تخفيض سعر صرف الجنية مقابل الدولار ، حيث بدأت في يناير 2003 مرحلة التعويم المدار)2012/2003 ،)وقد اتسمت هذه المرحلة بالحرية في تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأخرى، واتجهت قيمة الجنيه نحو الانخفاض وفقد الجنيه المصري حوالى 20 %من قيمته أمام الدولار خلال شهر من اعتماد النظام الجديد، واستمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض الى ان بلغ سعر صرف الجنيه المصري 16.6 جنيه للدولار في نهاية يونيو 2003 ولا تعتبر هذا النظام تعويما كاملا نتيجة لتحكم الحكومة في تدفقات النقد الأجنبي من خلال البنوك وغيرها.

جدول رقم (3) يبين تطورات التضخم في مصر خلال الفترة (1990-2005)

السنوات	معدل التضخم % سنويا	نمو المعروض النقدي (%)M2 السيولة المحلية	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الفائدة على الودائع (%)	سعر الفائدة الاقراض (%)	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (%) من اجمالي الناتج المحلي	متوسط سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الامريكي	ارصدة الدين الخارجي (%) من اجمالي الدخل القومي	الاحتياطات الدولية (بمليار دولار)
1990	16,7	28,73	1.06	12	19	25.52	1,55	78,56	2,6

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

5,3	89,06	3,13	22,05	19,84	12	3,20	19,33	19,7	1991
10,8	75,05	3,32	22,27	20,32	12	1,67	19,42	13,6	1992
12,9	66,62	3,35	23,76	18,29	12	9,10	13,24	12,08	1993
13,4	62,72	3,38	27,9	16,51	11,83	7,43	11,21	8,15	1994
16,1	55,51	3,39	32,73	16,47	10,91	4,55	9,89	15,7	1995
17,3	46,22	3,39	36,53	15,58	10,54	7,91	10,83	7,18	1996
18,6	73,72	3,38	39,69	13,79	9,83	3,56	10,77	4,62	1997
18,1	37,59	3,38	46,55	13,01	9,36	10,39	10,77	3,87	1998
14,4	33,93	3,39	52,00	12,96	9,21	11,93	5,66	3,07	1999
13,1	29,00	3,47	51,95	13,21	9,45	8,91	11,58	2,68	2000
12,9	28,70	3,97	54,93	13,29	9,45	11,21	13,21	2,26	2001
13,2	33,73	4,49	54,65	13,79	9,33	10,30	12,63	2,73	2002
14,8	36,78	5,85	53,89	13,53	8,22	6,32	21,27	4,50	2003
14,7	39,78	6,19	54,04	13,37	7,72	10,52	16,23	11,27	2004
11,3	34,18	5,77	51,16	13,14	7,22	6,52	11,48	4,86	2005

المصدر : تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاستعانة ببياناتIndicators Bank World , Bank World The

وفي محاولة لتقييم السياسة النقدية خلال تلك الفترة نجد ان سياسة تعويم سعر الصرف تمت في ظل ثلاثة عوامل تتنافى مع القواعد المعمول بها عند تحرير سعر الصرف . اوال هو ان سعر الصرف لم يكن يعبر عن السعر التوازني والثاني ان هناك اتجاها نحو استنزاف الاحتياطيات . حيث يجب ان يتوافر حجم من الاحتياطي يتحمل مواجهة الانخفاض المتوقع في قيمة العملة والثالث هو وجود سياسة نقدية توسعية ومعدلات تضخم مرتفعة مما دعم مناخ عدم الثقة وادى في النهاية الى انخفاض قيمة الجنية المصري.

الاستنتاجات

1- تعد فرضية التكيف الهيكلي أطروحة ترتبط من حيث التنفيذ والنتائج بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،، إذ ان تحقيق نتائجها المستهدفة تعتمد على مدى ملائمة الظروف المحيطة بتطبيقها.
2- اتبعت جمهورية مصر العربية برنامج للإصلاح تكون على ثلاث مراحل رئيسية الأولى منها ركزت على خفض عجز الموارنة العامة وتوحيد سعر صرف العملة المحلية والغاء القيود على الصادرات اما المرحلة الثانية تمحورت حول الاصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص والمرحلة الثالثة هي تطبيق الخصخصة والتحرير المالي .
3- لم يظهر أثر منتظم وواضح لسياسة التكيف على الاقتصاد حيث شهدت مستويات الاستثمار تذبذبا ملحوظا خلال فترة البحث مما يؤشر ان تأثر الاستثمار بسياسة التكيف الهيكلي لم تكن بالمستوى المستهدف، من جهة أخرى اتسم التضخم بالتحرك باتجاه تنازلي واضحا وذلك ارتباطا بالسياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي لغاية ٢٠٠٢ وبعد ذلك انخفضت قيمة العملة المحلية.
4- ان ضعف تحقق الغايات الاقتصادية المستهدفة من التكيف الهيكلي هو ناتج عن عدم التوافق بين الاطروحة والظروف الواقعية للاقتصاد مما يحول دون تحقيق الهدف من السياسة

التوصيات

1- إن انتهاج سياسة التكيف الهيكلي تتطلب دراسة مسبقة لمدى ملائمة الواقع الاقتصادي لتطبيق مثل هذه السياسة.
2- يجب دراسة وتحليل تجارب الدول في هذا المجال قبل الشروع بتطبيق سياسة التكيف الهيكلي بغية الاستفادة من التجارب لتجاوز السلبيات، كون تطبيق السياسة سيرافقه آثار اقتصادية واجتماعية، صعبة تستحق الوقوف والتفكير العميق من قبل صانعي القرار الاقتصادي.

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021

المصادر

اولا المراجع باللغة العربية

1- محمد ابراهيم السقا، **سياسات** التكيف في العالم ،مدونة الاقتصاد بعيون الخبراء ،اطلع علية بتاريخ 15 ابريل 2018

2- مايكل روس، نقمة النفط :كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، ط1 ، دار الكتب القطرية، قطر2014 ص63-79

3 -فتحي احمد ذياب ، اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الاردن،2013،ص43

4- سعيد محمد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ،دار دجلة للنشر،2011،ص226

5- حامد عبد المجيد حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، دراز، 2000 ، ص21

6-باري سيجل ،النقود والبنوك والاقتصاد ،وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ،الرياض ، 1987، ص 480- 481 .

7- روبرت كارسون ، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة دانيال رزق، الطبعة الاولى ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1994 ،ص 141.

8- جيمس جوارتيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ،الاختيار العام والخاص ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1999 ، ص 300-304.

9- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص190

10-ساملسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ،مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ،2006،ص743

11- عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الافكار الاقتصادية ،الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2012، ص455- 456

12- محمد عبد الشفيع عيسى (الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي يضمنها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة في الجزائر تحت عنوان (الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية) مركز دارسات الوحد العربية . بيروت .لبنان البعة الاولى . شباط 1990 ص288

13-العيسوى ،عبدالعزيز ، ابراهيم ،وآخرون سلسله قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٩) التضخيم في مصر دراسة لجدوى استهداف التضخم، اغسطس ٢٠٠٧

14 .-عبد المولى، سمية احمد على (2002) سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: حالة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان، القاهرة

النشرات والتقارير

15- المعلومات على موقع الانترنيت https://www.alaraby.co.uk

16- المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2020 ،ص 3 -15(،معرف الوثائق الرقمي) dol:aja/21608.10.92811.2020

17- المعلومات على موقع الانترنيتhttps://annabaa.org/arabic/economicarticles/14814

18- -صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العر بي الموحد) اعداد مختلفة(2000-2001-2002 -2003-2004-2005)

19- وزارة التنمية الاقتصادية ، تقارير المتابعة السنوية للخطة ، أعداد متفرقة ، القاهرة

ISSN:2618-0278 Vol. 3 No. 7 September 2021